الآثار الأجتماعية للضرائب المباشرة في العراق

-دراسة تحليلية -

أ.م.د. وفاء المهداوي* م. م.انعام مزيد*

المستخلص:-

تغير دور الضرائب في الحياة الاقتصادية مع تغير طبيعة النظام الاقتصادي المتبع في هذه الدولة اوتلك ،من توفير الموارد المالية إلى أداة للحد من التقلبات الاقتصادية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي .
ويعد العراق واحدا من الدول التي اعتمدت على السياسة الضريبية كوسيلة لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي المطلوب من خلال معالجة التفاوت في توزيع الدخول ،الأمر الذي القى على عاتق السياسة الضريبية أهدافا إضافية من اجل تفعيل مساهمتها في تحقيق الهدف المالي والاقتصادي والاجتماعي معاً .
والسؤال الذي حاول أن يجيب عنه هذا البحث هو مدى فاعلية السياسة الضريبية في معالجة التفاوت في توزيع الدخول من خلال الضرائب المباشرة خلال مدة البحث ؟

Abstract

The Taxes role is changing in economic life ,with the economic it was system of nature was changed trucked in differences countries, pit is providing financial resources ,prevent economic fluctuation, achieving economic and social balance.

Iraq is one of countries which have adopted on the fiscal policy as a mean to achieve economic and social balance through the of inequalities in income distribution that made the additional targets to activate its conterbution in financial ecounomy and social targets together

مقدمة:-

إن تفعيل دور الضرائب في النشاط الاقتصادي جاء ليترجم ترجمه صادقة تطور دور الدوله في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وما ارتبط به من التوسع والتنوع في مصادر الايرادات اللازمة لمواجهة نفقاتها المتزايدة ،فبعد أن كان الهدف من فرض الضرائب هدفا ماليا متمثلاً في توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل النفقات العامه الاخذه بالتزايد كنتيجة لاتساع دور الدول في النشاط الاقتصادي ،انتقلت بعد ذلك الى كونها الاداة المناسبة لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي والحد من الازمات والتقلبات الاقتصاديه (في الدول الرأسمالية).
فضلاً عن ذلك التأثير في حجم الادخار والاستثمار والاسعار ومن ثم حجم الناتج القومي سعياً للأرتقاء بمعدل النمو وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي المطلوب (العداله في توزيع الدخول) وخاصة في الاقتصادات التي تنتهج خطى البناء الاشتراكي (الهدف الاقتصادي والاجتماعي للضرائب).

* عضو هيئة تدريس /الجامعة المستنصرية/كلية الادارة والاقتصاد.

والعراق واحد من الدول التي أعتمدَ النهج الاشتراكي طريقاً له في عملية البناء الاقتصادي ولقد سعى بعد عقد الستينيات إلى تصحيح الاختلالات القائمه من خلال تنمية مستقله معتمده على الذات ومرتكزه على توافر الشعور لدى الاغلبية العظمى من السكان بأنهم المستفيدون الاساسيون من جهود التنمية التي تسعى لسد حاجاتهم المختلفه .

ان اندلاع الحرب العراقية -الايرانية وحرب الخليج خلال فتره الثمانينات والتسعينات ،وما رافقها من اجراءات وأثار ابرزها توقف صادرات العراق النفطيه بفعل الحصار مما ادى الى انقطاع اهم مورد مالي للعراق ،وكانت النتيجة اعتماد العراق على سياسة التمويل عن طريق التضخم كمصدر أساسي في مواجهة متطلبات الانفاق مما ترك معه اثار سيئة على صعيد النشاط الاقتصادي والاجتماعي معاً،والاخير ممثلا في زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخول والثروات .

ونظراً لعمق حدة هذه المشكله سعى متخذ القرار الأقتصادي الى تفعيل دور السياسة الضريبية كوسيله من وسائل معالجة هذا التفاوت وكأداة فاعلة لتحقيق التوازن المطلوب في المجالات الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء ،الامر الذي القى على عاتق السياسة الضريبية اهدافاً اضافية من اجل تفعيل مساهمتها في تحقيق الهدف المالي والاقتصادي والاجتماعي معاً .

أهمية البحث

تم أختيار تحليل "الاثار الاجتماعية للضرائب المباشره "موضوعا للبحث بهدف تسليط الضوء على مديات فاعلية السياسة الضريبية في معالجة الاختلال القائم في توزيع الثروات والدخول والذي يعتبر من بين أكثر المشاكل الاجتماعية حدة والتي تفاقمت في عقد التسعينات.

فرضية البحث

محدودية فاعلية السياسه الضريبية في معالجة التفاوت في توزيع الدخول من خلال الضرائب المباشرة خلال مدة البحث .

أسلوب البحث

الاعتماد على الاسلوب الوصفي التحليلي المستند الى البيانات والاحصاءات المتاحه عن الموضوع بقصد الوصول الى النتائج المطلوبه .

الحدود المكانية للبحث

اتخذت الدراسه من العراق حدودا مكانية لها ،ومن المدة الزمنية 1980-1997بعداً زمنياً لها مقسمين أياها الى مدتين الاولى 1980-1989والثانية 1990-1997.

محتويات البحث

شمل البحث ثلاث فقرات رئيسيه هي :-

1- **تطور دور الضرائب حسب الانظمة الاقتصادية .**
2- **الاثار العامة للضرائب في الفكر المالي .**
3- **دور الضرائب المباشرة في أعادة توزيع الدخل في العراق للمدة 1980-1997**
4- **الاستنتاجات والتوصيات**

أولا:- تطور دور الضرائب حسب الأنظمـــة الاقتصادية

أن المتتبع لدور الضرائب يلاحظ ارتباطا وثيقاً بين تطور هذا الدور وتطور النظم الاقتصادية والاجتماعية للدول سواء كانت رأسمالية ام اشتراكية وما يتعلق بذلك من أثر في تحديد الحاجات العامه للدول وتوجهاتها في سبيل الحصول على الموارد النقدية لاشباع هذه الحاجات . فلو أبتدءنا بدراسة دور الدولة في الاقتصاد الرأسمالي الذي أنتقل من تحقيق تراكم رأس المال التجاري وتحمل مخاطر المشروعات الجديدة ونقل ملكيتها الى الافراد بعد تحولها الى مشاريع مربحة، الى الدولة الحارسة التي برزت مع بروز نظام الاقتصاد الحر الذي ساد منذ اوائل القرن الثامن عشر ليؤكد على ترك الحرية للأفراد وعدم تدخلها في الحياة الاقتصادية لأن هناك نظام طبيعي ينسق مابين مصلحة الفرد والمجتمع وأن على الدولة أن يقتصر دورها على حفظ الامن الداخلي والخارجي وأقامة المشاريع التي لاتدر ربحاً،مما ادى الى انخفاض النفقات العامة للدولة بشكل كبير وانخفاض حاجتها الى الايرادات ،وعليه أقتصر دور الضرائب هنا على تمويل الخدمات العامه التي تؤديها الدولة وعدم عرقلة النظام الطبيعي وأبتعادها عن أي سياسة تصحيحية للدخل لان فلسفة النظام السائد حينذاك كانت ترى في أن تدخل الدولة لتحقيق عدالة توزيع الدخل من خلال أستخدام الموارد لتأدية الخدمات العامة سوف يؤدي الى أعاقة تطور الانتاج وعلية فقد اتسمت هذه الفترة بظهور الضريبة المحايدة .

أستمر هذا الحال حتى الربع الاخير من القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين حيث برزت عيوب نظام الاقتصاد الحر مع بروز مشاكل البطاله والازمات الاقتصادية خصوصاً كساد 1929وما ارتبط بذلك من تطور الفلسفة الاقتصادية الداعية الى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لمعالجة الازمات الاقتصادية ،واعادة توزيع الدخل بين الافراد من خلال التأمين الاجتماعي والاعانات الاجتماعية وانشاء المشاريع الخدمية التي تهم أصحاب الدخول المنخفضه وبذلك فأن الدوله احتاجت الى ايرادات جديدة لتمويل نفقاتها وأنتقلت الضريبه من اداه ماليه لجمع المال فحسب الى اداة بيد الدولة لتحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية (مذهب التدخل الضريبي)[1].

[1] للمزيد انظر الى :-د.علي لطفي ،اقتصاديات المالية العامة ،القاهرة ،1980،ص78-79.

أن طبيعة البنية الاقتصادية في المجتمع الراسمالي ،والتي تتميز بتملك الافراد والمؤسسات الخاصة لوسائل الانتاج ألامر الذي قاد الى تركز الثروات الهائله بيد عدد من الافراد والشركات الاحتكارية ،قد لعبت دوراً كبيراً في التأثير على البنية الضريبية فيها ،فالنظام الضريبي في المحيط الرأسمالي يتميز بهيمنة الضريبة المباشرة على اكبر نسبة من اجمالي الايراد الضريبي ،فأعلى نسبة من الايراد الضريبي يكون مصدرها الدخل في مقابل انخفاض اهمية الضرائب غير المباشرة على اساس أن هذا النوع من الضرائب يؤدي الى اعاقة التداول والمبادلات ولا سيما في الدول المتقدمة حيث اتساع النشاط الاقتصادي وتعدد فروعة .[2]

واذا ما انتقلنا الى المهام المناطة بالنظام الضريبي في الدول الرأسمالية نجد أنها تتمثل في تخفيف حدة التفاوت بين الدخول والثروات الفردية وليست تصفيته لان الهدف من وراء السعي أو الدعوه الى اعادة التوزيع وتحقيق نوع من العداله في التوزيع في المجتمع الرأسمالي هو تحقيق الاستقرار الاجتماعي لما يولدة التفاوت من صراع سياسي تنعكس أثاره على النشاط الاقتصادي وتلحق الضرر بالمجتمع وتعيق حركة نموه وتطوره 3بالاضافه الى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي عن طريق التحكم في مكونات الطلب الكلي (الاستهلاك والاستثمار)التي يوفر استقرارها شرطاً جوهرياً لضمان الاستقرار الاقتصادي .

اما الاقتصاد الاشتراكي فان دور الدوله فيه أتجه نحو التدخل المباشر في الحياة الاقتصادية لاحداث تغيرات مستمره في اقتصادها القومي بما يضمن رفع المستوى المعاشي والثقافي لافراد المجتمع واشباع حاجاتهم العامه عن طريق التخطيط الاقتصاد القومي وتخطيط المظهر المالي لكافة الانشطة الاقتصادية في المجتمع.

فالدولة الاشتراكية (الدولة المنتجة) تمتلك وسائل الانتاج وتتولى عملية تخطيط الانتاج والتوزيع والاستثمار والاستهلاك ،وتقوم بتحديد الدخول والاثمان ،من خلال التخطيط المركزي الشامل ،أذ يحدد حجم التيار النقدي بما يتفق وحجم الانتاج السلعي ومن ثم فأن دخول الافراد واثمان السلع تحدد في اطار الخطة ،كذلك فأن الدور الذي تمارسه الضريبة ضمن اتجاهات السياسة الاقتصادية هذه انما يجري تحديدة ورسم ابعادة ضمن الخطة القومية ومن ثم فأن الضرائب غير المباشرة هي التي تحتل المركز الاول في البنية الضريبية ،حيث تمارس الضريبة على رقم الاعمال أهم الوظائف الاقتصادية بالاضافة الى كونها وسيلة هامة لتأمين الموارد المالية التي تستخدمها الدولة لتمويل استثماراتها الانمائية او الانفاق الجاري ،اذ تبلغ حصيلتها حوالي 50% من أجمالاي الايراد الضريبي ،فهي اداة فاعلة لتحقيق التوازن بين التدفقات النقدية والسلعية عن طريق ضغط الانفاق الاستهلاكي بالتنسيق مع السياسة السعرية .وتليها في الاهمية النسبية الضريبة على ارباح القطاع الاشتراكي بنسبة 40% من اجمالي ايرادات الضرائب اما الضرائب على الدخول فتمثل نسبة ضئيلة 10% من أجمالي الايراد الضريبي .[4]

أما ابرز الأدوار التي يؤديها النظام الضريبي في الاقتصادات الاشتراكية يتعلق بتعزيز بناء التنمية القومية ويتمثل ذلك في توجية الموارد المالية نحو قنوات الاستثمار الانمائي ،حيث تمثل الضريبة مصدرا تمويليا مهما يؤمن الجزء الاكبر من الموارد المالية التي تستخدمها الدوله في تمويل

---

[2] د.السيد عبد المولى ،الماليه العامه –الادوات الماليه ،القاهرة ،وهدان للطباعة والنشر ،1975،ص365.

[3] عبد الكريم ظاهر مهدي ،النظم الضريبية ودورها في سياسات الانماء الاقتصادي مع التركيز على العراق ،اطروحة دكتوراه تم تقديمها الى كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة بغداد ،1984،ص35.

[4] د.حامد عبد المجيد دراز ،النظم الضريبية ،مكتب مكاوي ،بيروت ،1979،ص54-55.

الاستثمارات الانتاجيه المخططه وفي تغطية النفقات الجارية .مثلما يعمل النظام الضريبي على تحقيق التوازن الاقتصادي والانمائي أي المحافظة على نمو القيم والكميات الاقتصادية بوضع متوازن ،والمحافظة على نمو القدرة الشرائية بما يتناسب ونمو حجم الانتاج ، المحافظة على التوازن بين نمو التيار السلعي ونمو التيار النقدي مثلما يؤدي دوراً مهماً في مواجهة الضغوط التضخمية بالتنسيق مع السياسة السعرية وسياسة الاجور التي تحدد اتجاهاتها في اطار الخطة القومية .[5]
ومن كل ذلك ندرك ان الوظائف التي يؤديها النظام الضريبي تكاد تكون متماثله بين مختلف النظم الضريبية (الراسمالية والاشتراكية)الا ان الفارق الذي يميز بين هذين النظامين في هذا المجال هو استخدام نظام للتفضيل لتحديد الوظائف التي يفتقر اليها البلد المعني واعطائها الاولوية واتباع نمط محدد لكيفية تأدية النظام لوظائفه هذه .على ان النظام الضريبي في الاطار الاشتراكي يواجه دوراً اكثر تحديداً ووضوحا لانه يؤدي وظيفة مخططه ومحدده في أثارها الاقتصاديه وهو ما لا يتوفر للنظام الضريبي في المحيط الراسمالي .[6]

ثانيا :- الاثار العامة للضرائب في الفكر المالي :-

ان فرض الضرائب من قبل السلطات العامه يؤدي الى سلسله من الاثار تنتقل من الاثار الماليه الى الاثار الاقتصادية ، لو ابتدأنا بدراسة الآثار المالية التي تبرز من خلال الدور التمويلي أي الاسهام بتمويل الاستثمارات الانمائية والمشروعات الانتاجية ،متمثله بتعبئة الموارد المالية والفوائض الاقتصادية وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجه في عموم الاقتصادات الرأسمالية والاشتراكية .
الا ان ما يلفت الانتباه ان دور الضريبة في مجال التمويل الاستثماري لايحظى بالاولوية بالنسبة للوظائف الاخرى التي يؤديها النظام الضريبي في سياق السياسة الانمائية في كل من الدول الراسمالية والاشتراكية المتقدمه في النمو ،فالدول الرأسمالية المتقدمه وبحكم تطور انشطتها الاقتصادية وتوفر الشروط الضرورية للنمو فيها فأن تمويل الاستثمارات المنتجه لايشكل عبأ تعاني منه هذه البلدان ،بل ان مشكلتها تتمثل في ايجاد فرص لتوظيف المخرات واالفوائض الاقتصادية المعدة للأستثمار بمعنى أن الموارد القومية المتاحة تفيض عن حجم الاستثمارات المتاحه [7]وعلى ذلك فأن الادخار هو مصدر أساسي للتراكم الراسمالي وان الدور التمويلي للضريبة في الدول الرأسمالية المتقدمة لا يحضى بالاهمية الكبرى لوجود مصادر اخرى للتمويل .
أما الدول الاشتراكية المتقدمة التي تمتلك وسائل الانتاج وتقود الحياة الاقتصادية عبر عملية التخطيط الشامل لكل أوجه النشاط الاقتصادي فأنها تقوم بتمويل الانفاق العام بما فيه الاستثمارات الانمائية بأستخدام مصادر التمويل المختلفه ،حيث توزع الدوله الاشتراكية جزءاً من الدخل القومي على افراد المجتمع وتحتفض بجزء اخر لغرض التركم الراسمالي ولتغطية الخدمات العامة ،كذلك تحصل الدوله على الموارد الماليه عن طريق السياسة السعرية فضلاً عن الضرائب في الدوله الاشتراكيه التي تؤمن مورداً مالياً مهماً للدوله .[8]

---

[5] عبد الكريم ظاهر مهدي ،مصدر سابق ،ص54-55.
[6] المصدر السابق نفسه ،ص56.
[7] د.رفعت المحجوب ،الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الاخذه بالنمو ،دار النهضة العربية ،القاهرة،1971،ص177.
[8] اوسكار لانجه ، مقالات في التخطيط الاقتصادي ،ترجمة محمد صبحي الاتربي ، دار الكتاب العربي للطباعه والنشر ،القاهره ،1969،ص19.

أما في الدول النامية فأن الامر على العكس من ذلك حيث أن الدور التمويلي يعتبر في مقدمة الوظائف التي يمارسها النظام الضريبي في هذه البلدان لغرض تمويل الاستثمارات الانمائية ،حيث أن ضعف مصادر التمويل الاساسية الاخرى وفي مقدمتها حجم الادخار المحلي .تؤكد أهمية هذا الدور الذي يمارسه النظام الضريبي في الاقتصادات الناميه .الا ان طبيعة البنى الضريبية التي تكونت في ظل اوضاع وظروف سياسية وأجتماعية تتصف بطابع التبعية والتخلف أدت الى ضعف أستجابة النظم الضريبية القائمه في معظم الدول النامية .لأنها نظم عشوائية لم تراع طبيعة وخصائص الدول التي ظهرت فيها مما جعلها غير قابله للأستجابه لمتطلبات التنمية ألاقتصادية .[9]

الاثار الاقتصادية في كل من الاستهلاك والادخار –حيث يؤدي انخفاض الدخول النقدية للمكلفين بدفع الضرائب الى انخفاض قيمة كل من الاستهلاك والادخار* -فضلاً عن تأثيرها في الاستثمار ففرض الضرائب المباشرة على الدخل تؤدي الى تقليل حجم المدخرات العائلية والاستثمار الخاص ،وما يرتبط بذلك أثر سلبي على الاستثمار القومي ،بينما يبرز الاثر الايجابي لفرض ضرائب الاستهلاك على السلع الضرورية من وجهة نظر المدرسة التقليدية التي تؤكد على دور الضريبة الحافزة في زيادة الانتاج والاستثمار القومي .

واذا ما كان للضرائب أثراً في الاستثمار فأن ذلك لابد أن يرتبط بالتأثير في المستويات العامه للأسعار – ففرض الضرائب المباشرة على الدخل ورأس المال سوف يؤدي الى انخفاض الطلب والاسعار بينما يترتب على فرض الضرائب غير المباشرة أرتفاعا في الاسعار وختاماً يمكن تمييز اثر الضرائب على التجارة الخارجية بالاعتماد على الهدف الذي فرضت الضرائب من أجله على قطاع التجارة الخارجية – فالضرائب التمويلية التي تفرض بقصد الحصول على أكبر قدر من الايراد لا تؤثر على حجم المبادلات الخارجية (سواء أتخذت شكل صادرات ام واردات)،بينما نجد أن الضرائب الحمائية التي يتم فرضها من أجل حماية الصناعات الناشئة سوف تؤدي الى تقليل حجم الاستيراد وزيادة الصادرات الوطنية الى الاسواق الخارجية .

من كل ذلك ندرك ان للضرائب أثاراً على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية في المجتمع سواء تعمدت الدوله ذلك أم لم تتعمده .واذا ما أهمل التقليديون الاثار الاقتصادية للضرائب بسبب ايمانهم بمبدأ حيادية الضريبة وعدم تدخل الدوله في الحياة الاقتصادية .نجد أن هذا المبدأ تم رفضه خصوصاً بعد أتساع دور الدوله للتدخل في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وحيث ان الدول النامية تعاني من مشكلة التفاوت في توزيع الدخول وهي مسألة طبيعية كون هذه الدول تفتقد الى الكثير من السياسات والاجراءات التشريعية والتخطيطية التي تحول دون تركز مكاسب التنمية بأيدي فئة قليلة من السكان .[10]

ولأن التنمية قبل كل شيء هي حصيلة ارادة وطنية ولا يمكن أن تفرض من الخارج أو تتحقق بواسطته ،أي يجب ان يكون هناك شعب لكي تكون هناك تنمية بالفعل ولكي يكون الشعب شعباً فلا يمكن ان نترك الفوارق الحادة في الثروات والدخول تخلع المدن عن الارياف والغني عن الفقير ،من

---

9 عبد الكريم طاهر ،مصدر سابق ،ص171-174.

* ان هذا الاثر يختلف بأختلاف الشريحه التي ينتمي اليها المكلف ففرض ضريبة الدخل مثلا على اصحاب الدخول المرتفعه يؤدي الى التأثير على الادخار من اجل الحفاظ على مستوى استهلاكي واحد ،بينما نجد أن فرض الضريبة نفسها على أصحاب الدخول المنخفضه سوف يؤدي الى تقليل استهلاك طبقة لاتملك رصيداً من المخرات .

10 د.سجيع هاني –د.ضياء صافي ،التحليل الاقتصادي لتطور المؤشرات الكمية لتوزيع الدخل والانفاق الاستهلاكي الخاص في العراق 1976-1994،مجلة الادارة والاقتصاد ،الجامعة المستنصرية ،العددالسادس والعشرون ،تشرين الثالني 1998،ص39.

هنا جاءت الضرائب بأعتبارها واحدة من الادوات بيد الدوله في أعادة توزيع الدخول بين طبقات المجتمع .
أن فكرة أعادة توزيع الدخول أمر أكدت علية جميع الاديان السماوية الا ان فلاسفة المنفعه في القرن الثامن عشر كان لهم الدور الكبير في أبراز الناحية الاقتصادية من خلال التأكيد على فكرة المساواة بين الجميع والتي تقوم على مقارنة التضحيه لكل فرد من أفراد المجتمع وأثر ذلك على الرفاهية العامة .
وحيث أن منفعة الدخل النقدي تتناقص مع زيادة حجم الدخل فأن ذلك يعني أن منفعة الوحدة الاخيرة من دخل الفقير أكبر من منفعة الوحدة الاخيره من دخل الغني ومن ثم فأن أي مجتمع يهدف الى رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لابد أن يحول جزاءاً من دخل الغني الذي تنخفض منفعته الى الفقير الذي ترتفع عنده منفعة الجزء نفسه من أجل تحقيق المساواة في الدخول .
واذا ما كان الفكر المالي التقليدي يؤمن بأن زيادة التفاوت في الدخل الوسيلة الملائمة لزيادة عرض المدخرات وزيادة الاستثمار والاستخدام وارتفاع المستوى المعاشي فأن الفكر المالي المعاصر جاء ليؤكد خلاف ذلك حيث اثبت ان زيادة الانفاق المتأتيه من المساواة في الدخل ،هذه المساواة التي يمكن تحقيقها من خلال سياسة ضريبية ملائمة تفرض على المواطنين على أساس قدرة كل منهم على الدفع وانفاق المتحصل من الضرائب في شكل مدفوعات تحويلية تأخذ اشكال مختلفه كالضمان الاجتماعي واعانات المنتجين ....الخ .11
أي ان كيفية فرض الضرائب وتوزيع حصيلتها على ابناء المجتمع الذين يختلفون في مقدار الاقتطاع ونصيب كل منهم من هذه الضرائب تؤثر على توزيع الدخول بين أغنياء المجتمع وفقراءه ومن اجل ذلك سيقوم البحث ببيان أثر فرض الضرائب وانفاق حصيلتها على توزيع الدخول وفق التقسيم الاتي :-

1- أثر فرض الضرائب على توزيع الدخول :-

ان فرض ضرائب مباشرة ذات اسعار تصاعدية مع وجود نظام ضريبي لايسمح بالتهرب منها يؤدي الى اعادة توزيع الدخل بطريقة عادلة خصوصاً اذا ما انفقت حصيلة هذه الضرائب في تمويل خدمات عامه لفائدة الفقراء .

- أن فرض ضرائب مباشرة على التركات أفرض ضرائب غير مباشره (رسوم انتاج ، رسوم استيراد)على السلع الكمالية يؤدي الى توزيع عادل للدخل لان من يملك التركات ويستهلك السلع الكمالية هم أصحاب الدخول المرتفعة .

ان فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الضرورية يؤدي الى سوء توزيع الدخل لأن عبئها يكون بشكل أكبر على الطبقات الفقيرة والمتوسطة مقارنة بالطبقات الغنية .

2- اثر أنفاق حصيلة الضرائب على توزيع الدخول :-

ان الدول التي تتبع نظام ضريبي ملائم يعمل على تركيز أعباء الضرائب على القادرين على دفعها،وانفاق حصيلتها في أشباع حاجات الفقراء هي الدول القادرة على التدخل في علاج مشكلة

11 للمزيد انظر الى :-د.احمد حافظ ،اقتصاديات الماليه العامه (دراسة في الاقتصاد العام)،دار العهد للطباعه ،ط1،1967،ص74-75.

التفاوت في توزيع الدخول .من هنا فأن للنفقات العامه دوراً كبيراً في تقليل حدة التفاوت في توزيع الدخول من خلال :-

أ- النفقات العامة الاستهلاكية :-يؤدي التوسع في الانفاق العام الاستهلاكي بوجه عام الى اعادة توزيع الدخول بين الطبقات لصالح الطبقه الفقيرة ،اذ انها تتمتع بمعظم الخدمات التي تقدمها الدوله في حين أن تمويل هذه الخدمات يتم غالباً عن طريق أقتطاع جزء متزايد من دخول الطبقات الاكثر ثراءً بواسطة الضرائب التصاعدية [12]فجعل التعليم مجانيا يؤدي الى تكافؤ الفرص التعليمية بين أبناء المجتمع مثلما يسعى العلاج المجاني الى تحسين المستوى الصحي للطبقة الفقيرة الاكثر استفادة من هذه الخدمات وما يتصل بها من تحسين مستواهم المعاشي كنتيجة طبيعية لزيادة انتاجهم .

ب- النفقات العامة الاستثمارية :-تؤدي هذه النفقات بدورها -وهي المخصصه لتكوين رؤوس الاموال العينية في الدوله- الى المساهمه في اعادة توزيع الدخول بين الطبقات لصالح الفقراء ،وذلك أن الاستثمارات الحكومية التي تمول غالبا عن طريق الضرائب التصاعدية وتقتطع من ثم الكثير من دخول الاغنياء تهدف في الدرجة الاولى لبناء الهياكل الاساسية للاقتصاد وأتاحه الفرصه لانشاء المشروعات الانتاجيه والتوسع فيها مما يؤدي أستيعاب المزيد من الايدي العامله ورفع مستويات دخول العاملين بوجه عام وبهذا تقل الفوارق بين الطبقات الغنية والفقيرة[13] ،ان تحقيق هذه النتيجه يتجسد بوجود نظام ضريبي عادل قادر على ان يجعل من وعاء الضرائب من القادرين على دفعها وانفاقها لصالح من هم بحاجة لها.

واذا ما انتقلنا الى العراق بشكل خاص في تحليلنا هذا ،والذي يعتبر عام 1927العام الذي أنطلق فيه التشريع الضريبي الاول من خلال ضريبة الدخل ،نجد ان للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية دورا كبيرا في توزيع الدخل بين طبقاته .فالعراق الذي اعتمد اقتصاده على انتاج المواد الاولية لغرض التصدير والذي سيطرت الشركات الاجنبية العامله في هذا القطاع الانتاجي على القسم الاعظم من ايراداته مثلما فرضت سيطرتها على الاشكال الاخرى من الايرادات العامه كرسوم الوارد والضرائب الكمركية التي تفرض على مصادر الثروة المستغلة من قبل هذه الشركات –أي زيادة أعتماد ه على القطاع الاجنبي –كان يتسم بضعف الاستقطاعات الضريبية في قيمتها المطلقة والنسبية وذلك لاستخدام الاعفاءات الضريبية للدخل كأداة لجذب رؤوس الاموال الاجنبية ،ولعدم وجود تشريع ضريبي على الدخل الزراعي وما ترتب على ذلك من ضآلة حجم ووعاء الضريبة ،فضلاً عن عدم أستخدام معدلات عالية في سلم التصاعد الضريبي بسبب تقسيم الدخل الواحد الى انواع مختلفه كالدخل التجاري والدخل الصناعي .....الخ وفرض ضريبة مستقلة على كل نوع منها من جهة في مقابل ارتفاع ضرائب الاستهلاك التي يتم فرضها على السلع الضرورية والسلع ذات الاستعمال الجاري بسبب السيطرة السياسية والاقتصادية للطبقة الغنية التي ترفض فرض ضرائب عاليه على السلع الكمالية واعفاء السلع الضرورية وبالتالي تعمل على دفع الاعباء العامة على الطبقات الفقيرة عن طريق الضرائب على الاستهلاك من جهة اخرى .[14]

---

[12] د.شريف نكلا ،الاسس الحديثة لعلم مالية الدولة ،دار الفكر العربي ،1978-1979،ص78.

[13] د.شريف نكلا ،مصدر سابق ،ص 79-80.

[14] صلاح نجيب العمر،اقتصاديات الماليه العامة ،بغداد ،ص102-220.

من خلال الجدول (1)واذا ما اخذنا بنظر الاعتبار اسلوب الحكومة العراقية القائم على الاعتماد على القرار السياسي وتضييق المجال امام الوسائل الضريبية لممارسة دورها في أعادة توزيع الدخل والثروات حيث أصدرت مجموعه من القرارات منها قانون الاصلاح الزراعي في سنة 1958[15]**،نجد ان تركز الثروة بيد فئة معينة من السكان وانتشار التخلف على نطاق واسع هي سمات الاقتصاد العراقي قبل عام 1968.**

[15] د.عبد العال صكبان ،مقدمة في علم الماليه والماليه العامة في العراق ،بغداد ،1972،ص420.

جدول (1)
إيرادات الضرائب المباشرة وغير المباشرة للسنوات 1955-1968
(ملايين الدنانير ونسبتها لايرادات الميزانية)

السنه	ايرادات الضرائب المباشرة (1)	ايرادات الضرائب غير المباشرة (2)	ايرادات الميزانية الاعتيادية 3	%3 :1	%3 :2
1955	5.5	26.9	65.3	8.4	41.2
1960	8.2	35.5	103.6	7.9	34.3
1965	13.6	46.9	179.1	7.6	26.3
1968	20.1	51.9	212.9	9.4	24.2

المصدر :-الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على د.عبد العال صكبان ،مقدمه في علم الماليه العامه والماليه العامه في العراق ،بغداد ،1972،ص399.

وحيث ان نظرية الدولة في عقد الستينيات جاءت لتؤكد على دور الجماهير في خلق التحولات التاريخية على الأوضاع القائمة ، لذا ومن اجل أستبدال علاقات وقوى الانتاج المتخلفه بعلاقات وقوى انتاج متقدمه وانهاء الاستغلال بكل صورة وعلى جميع مستوياته بأعتباره المعوق الاساسي لعملية التنمية والاعتماد على التوزيع عنصراً حاسماً للنمو بعد أن كان التراكم أساساً له ،ولان مجهود التنمية هو مجهود قومي قبل كل شيء، لذا تم التأكيد على أن لاتتحول الملكية الفردية الى سوط يلهب ظهور الشعب ،أي ان لا تتحول الى مواطن للظلم الاجتماعي ،وأن لاتكون لها امتدادات سياسية الى داخل الدوله بما يحرف الدوله عن واجباتها السياسية المعروفه ،واهم تعبير يوازن مسيرة النشاط للمواطنين هو الضرائب وغير ذلك من التدابير الكثيرة . وبالنتيجة كانت نظرة الدولة الى عملية التكليف الضريبي مرتبطة بفلسفتة الاشتراكية ومنطلقه من ضرورة الاخذ بأنسانية الاستقطاع الضريبي وصولاًلأهداف أقتصادية واجتماعية تنسجم مع الدعوة الى تحقيق الرفاهية .

وعلى الرغم من أشتمال العديد من القوانين والقرارات الضريبية في مبررات واسباب التشريع على التخفيف من العبء الضريبي عن المواطنين رغبة من الدوله في رفع المستوى المعيشي للسكان طيله المدة قيد الدراسة ،الا ان هذا لايعطي صورة واضحه عن حقيقة الاثار الفعلية المترتبه عن طبيعة السياسة الضريبية وما أفرزته من أثار أجتماعيه في جانب أعادة توزيع الدخل والثروه بما يحقق العداله التي تهدف اليها السياسة الاقتصادية العامه في العراق 16وكما سيتم مناقشتة من خلال الفقرة التاليه للبحث .

ثالثا :- دور الضرائب المباشره في اعادة توزيع الدخل في العراق للمدة 1980-1997

16 صادق عبد الحسين العاني ،تحليل مديات فاعلية السياسه الضريبية في الاقتصاد العراقي خلال فترة الحصار ،رسالة ماجستير تم تقديمها الى كلية الادارة والاقتصاد –الجامعه المستنصرية ،بغداد ،2001،ص190.

على الرغم من ان جميع أنواع الضرائب يمكن أن تشترك في اعادة توزيع الدخل الا ان اثر الضرائب المباشره التي تستوعب الدخل والثروات الجانب الاكبر أهمية في موضوع التفاوت ،مقارنة بالضرائب غير المباشرة التي ينحصر تأثيرها في ذلك الجزء من الدخل الذي ينفق على الاستهلاك وعلية سوف ينصب هذا الجزء من البحث على معرفة أثر الضرائب المباشرة في أعادة توزيع الدخل من خلال تقسيم مدة الدراسة الى مدتين اولهما 1980-1989وثانية 1990-1997وبالاعتماد على مجموعة من المؤشرات*• .

فلو ابتدأنا بالمدة الممتدة 1980-1989 نجد أن متوسط نسب حصيلة الضرائب المباشرة الى الناتج المحلي الاجمالي لهذه المدة 1.18%في حين كانت ادنى نسبة أسهام سنوية 0.49 عام 1980 بالنظر لضخامة الناتج المحلي الاجمالي مع صغر حصيلة الضرائب المباشرة نسبيا أتجهت بعد ذلك نحو الارتفاع وبشكل متأرجح لتصل معه الى أقصاها عام 1986 وبنسبة 1.59%بعد أن علمنا بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي في الوقت الذي شهدت فيه حصيلة الضرائب المباشرة ارتفاعا ملحوظا [17](انظر جدول 2).

أما بالانتقال الى المدة الثانية 1990-1997التي يراد من خلالها قياس الاثر الاجتماعي للسياسات الضريبية فأننا نلاحظ أن متوسط حصيلة الضرائب المباشره الى الناتج المحلي الاجمالي مع النفط قد أنخفض الى 0.78% خلال المدة مع الاخذ بنظر الاعتبار ان الظروف الناجمه عن الحصار ادت الى ان تصبح قوى السوق أكثر ميلاً لأن تكون قوى بائعين ومنتجين في ظل طلب أقل مرونه وظروف احتلت فيها الانشطة الاقتصادية الخاصه مساهمه أوسع ضمن المجموع الكلي للنشاط الاقتصادي مع امتلاكها لقدرة أفضل على التحكم في المعروض السلعي بما يؤمن تحقيق اعلى الارباح .وبالتالي فأن ظروف السوق قد ساعدت على نقل اجزاء من اعباء الضرائب على الدخل والتي تشكل النسبة العظمى من اجمالي الضرائب المباشرة من المكلفين القانونيين بها الى من يتعاملون معهم في بيع السلع والخدمات على خلاف ما تهدف اليه السياسة الماليه من استقرار اعباء هذه الضرائب على المكلفين القانونيين من اجل تحقيق هدف أعادة التوزيع .[18]

جدول (2)
الأهمية النسبية لكل من حصيلة الضرائب المباشرة والنفقات التحويلية
ضمن حجم الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 1980-1997

• *أن هناك عدد كبير من المؤشرات يتم أستخدامها في قياس التفاوت في توزيع الدخول من ابرزها :-

1- منحنى لورنز :وهو رسم بياني يشير احداثيه العمودي الى النسب المئوية لمستويات الدخول من اجمالي الناتج المحلي واحداثية الافقي الى النسب المئوية لافراد المجتمع الذين يحصلون على النسب المئوية من مستويات الدخل .اما الخط**45**فيمثل التوزيع الامثل للدخل وكلما ابتعدت المسافه بين خط التوزيع الامثل ومنحنى التوزيع الفعلي للدخل بين ابناء المجتمع كلما دل على وضع اسوء للتوزيع ويمكن استخدام منحنى لورنز للمقارنة بين التوزيعات المختلفه للدخل من خلال المقارنة بين توزيع الدخل لسنتين مختلفتين او لبلدين مختلفين حيث يمكن رسمهما في شكل بياني واحد فالمنحنى الاقرب الى خط التساوي يكون المنحنى الاكثر تحقيقا للعداله .

2- مقياس جيني :-وهو من اهم المقاييس واكثرها انتشارا في قياس التفاوت نظرا لوضوح فكرته وسهوله حسابه وتتراوح قيمته بين الصفر (عداله مطلقة في التوزيع)والواحد صحيح (عدم عداله مطلقه)وعادة ما يتم استخراجه وفق الصيغة الرياضية التاليه :-

$$G = 1 - \frac{1}{10000}\sum_{i=1}^{n}(si + si - 1)Ni$$

حيث أن :- **G**=معامل جيني عدد الفئات =**n**

si-1= المتجمع الصاعد للنسب المئوية للدخول المقابله للفئة **i-1**

Si= المتجمع الصاعد للنسب المئوية للدخول المقابله للفئة**i**

للمزيد انظر الى :- د.سجيع هاني –د.ضياء صافي ،مصدر سابق ،ص**54-57**.

[17] صادق العاني ،مصدر سابق ،ص**191**.

[18] أ.م.عدنان حسين يونس ،التضخم ودور الضرائب المباشره في أعادة التوزيع في العراق للفتره **1986-1996**،ص**24**.

السنه	نسبة حصيلة الضرائب المباشرة الى الناتج المحلي الاجمالي (مع النفط)	نسبة قيمة النفقات التحويليه الى الناتج المحلي الاجمالي (مع النفط)
1980	0.49	13.1
1981	0.83	28.5
1982	0.92	27
1983	1.28	15.2
1984	1.24	15.1
1985	1.42	17.6
1986	1.59	18.9
1987	1.36	16.3
1988	1.24	16.5
1989	1.42	20
1990	1.33	17.2
1991	0.95	32.5
1992	0.66	26.5
1993	0.75	21.6
1994	0.45	16.6
1995	0.51	19.5
1996	0.64	12.7
1997	0.98	10
89-80	1.18	18.8
97-90	0.78	19.6

المصدر :- صادق عبد الحسين العاني ،تحليل مديات فاعلية السياسه الضريبية في الاقتصاد العراقي خلال فترة الحصار ،رسالة ماجستير تم تقديمها الى كلية الادارة والاقتصاد –الجامعه المستنصرية ،بغداد ،2001،ص193.

واذا ما انتقلنا الى المدة 2003-2005 نجد أنخفاض نسبة حصيلة الضرائب المباشرة الى الناتج المحلي الاجمالي لهذه المدة حيث كانت ادنى نسبة أسهام سنوية 0.1عام 2004 بعد أن كانت 0.5 عام 2003 ثم لتصل الى 0.3عام 2005 بالنظر لارتفاع الاهمية النسبية للايرادات النفطيه من الناتج المحلي الاجمالي المعتمد مع صغر حصيلة الضرائب المباشرة لاسباب عده منها تزايد الاعفاءات الضريبيه بسب صدور عدد من القرارات كالقرار المرقم(49) المؤرخ في 19 شباط 2004 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة (الستراتيجية الضريبية لعام 2004) (انظر جدول 3)

جدول (3)
الأهمية النسبية لكل من حصيلة الضرائب المباشرة والنفقات التحويلية
ضمن حجم الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2003-2005

السنه	نسبة حصيلة الضرائب المباشرة الى الناتج المحلي الاجمالي (مع النفط)	نسبة قيمة النفقات التحويليه الى الناتج المحلي الاجمالي (مع النفط)
2003	0.5	0.004
2004	0.1	27.0
2005	0.3	24.2

المصدر:-جمهورية العراق ،وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،مديرية الحسابات القومية

وبقدر تعلق الامر بالاهمية النسبية لكل نوع من انواع الضرائب المباشره خلال المدتين (1980-1989)و(1990-1997) نجد أن ضريبة الدخل قد جاءت بأكبر حصيلة وبمقدار 78.2% خلال المدة الاولى لتزداد الى 83.5%وكما موضح في جدول 4.

جدول(4)
متوسط الأهمية النسبية لكل ضريبة ضمن حصيلة الضرائب المباشره
للمدتين (1980-1989)و(1990-1997)

المرتبه والاهمية النسبيه	متوسط الاسهام النسبي لانواع الضرائب المباشرة للمدة 1980-1989	متوسط الاسهام النسبي لانواع الضرائب المباشرة للمدة 1990-1997
المركز الاول (الاهمية النسبية %)	الضريبة على الدخول 78.2	الضريبة على الدخول 83.5
المركزالثاني المركز (الاهمية النسبية %)	ضريبة العقار 12.5	ضريبة العقار 10.3
المركزالثالث (الاهمية النسبية %)	الضريبة على التركات والمواريث6	الضريبة على التركات والمواريث4.8
المركز لرابع (الاهمية النسبية %)	ضريبة العرصات 3.4	ضريبة العرصات 1.2
المركزالخامس (الاهمية النسبية %)	ضريبة الارض الزراعية 0.18	ضريبة الارض الزراعية 0.00466

المصدر :- صادق عبد الحسين العاني ،تحليل مديات فاعلية السياسه الضريبية في الاقتصاد العراقي خلال فترة الحصار ،رسالة ماجستير تم تقديمها الى كلية الادارة والاقتصاد –الجامعه المستنصرية ،بغداد ،2001،ص114.

ان زيادة ايرادات الضرائب المباشره من235.5مليون دينار عام 1986الى 314مليون دينار عام 1990ولتصل الى 12197.5مليون دينار عام 1995أنما يمثل زيادة ظاهرية أكثر من كونها زيادة حقيقية .فقد لعبت معدلات التضخم العالية دوراً كبيراً في تضخيم قيمة هذه الايرادات .ومع ذلك بقيت غير متناسبة مع معدلات الزيادة التي حصلت في قيمة الناتج المحلي الاجمالي مما يشير الى حالة التباطؤ في الإيراد الضريبي قياساً بمعدلات التضخم .ففي حين كان الرقم القياسي لمعدل الارتفاع السنوي في الاسعار يمثل 250.4للفترة 1986-1990 كان معدل اجمالي ايرادات الضرائب المباشره يبلغ 530.7مليون دينار سنويا .بينما لم يبلغ معدل هذه الايرادات سوى 5648.7مليون دينار سنويا للفتره 1991-1996 في الوقت الذي أصبح فيه الرقم القياسي لمعدل الارتفاع في الاسعار يمثل 59231.1وهذا يعني أن معدل الايرادات الحقيقية قد أنخفضت من

211.9مليون دينار خلال الفتره الاولى الى 9.5مليون دينار خلال الفتره الثانيه وبالاسعار الثابته لسنة 1980.[19]

وإذا ما انتقلنا الى اثر النفقات التحويلية في أعادة التوزيع نجد أنه على الرغم من تزايد نسبة النفقات التحويليه من أيرادات الضرائب المباشره من 1190% عام 1986الى 1287.4%عام 1990الذي حصل في الايراد الضريبي بالنسبة للناتج الاجمالي وفائض العمليات ،وكذلك بمعدلات التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة الامر الذي يقلل أثر الضريبه كأداة لاعادة التوزيع والحد من التفاوت .
ولو قمنا بأستبعاد أثار التضخم لوجدنا أنخفاض في النسبة الحقيقية للأيراد الضريبي المباشر من الناتج المحلي الاجمالي من 0.9%سنة 1986الى 0.3%سنه 1990ليصل الى 0.0004%عام 1996مما أدى الى تراجع كبير لدور الضرائب المباشرة في تمويل النفقات التحويلية من 686.3%الى 333%والى 1.4%على التوالي 20**(انظر جدول5).**

جدول(5)
الأهمية النسبية للضرائب المباشرة والنفقات التحويليه في العراق خلال المدة 1986-1996 بالأسعار الثابتة لعام 1980

السنوات	اجمالي ايرادات الضرائب المباشرة	نسبة النفقات التحويلية من ايرادات الضرائب المباشرة %	نسبة الضرائب المباشرة من الناتج المحلي الاجمالي 100=1980%	نسبة النفقات التحويلية من ايرادات الضرائب المباشرة 100=1980%
1986	235.5	1190	0.9	686.3
1987	243.1	1201.9	0.7	608.2
1988	234.4	1330.3	0.5	554.8
1989	290.9	1405.1	0.5	551.2
1990	314.0	1287.4	0.3	333

[19] أ.م.عدنان حسين يونس ،مصدر سابق ،ص23-24.
[20] المصدر السابق نفسه ،ص25-27.

1991	226.9	2288.4	0.09	206.6
1992	349.3	4033.7	0.03	198.2
1993	1111.1	2898.2	0.01	46.3
1994	3272.1	3683.8	0.001	9.9
1995	12197.5	3819.7	0.0003	2.3
1996	16585.7	1994.3	0.0004	1.4

تم اعداد الجدول بالاعتماد على أ.م.عدنان حسين يونس ،التضخم ودور الضرائب المباشره في أعادة التوزيع في العراق للفتره 1986-1996،ص 24-26.

على الرغم من زيادة النفقات التحويلية من 1473مليون دينار عام 2003 الى 12957150مليون عام 2004والى 15533767مليون دينار عام 2005 الا ان ذلك جاء مع ارتفاع حجم الموازنات العامة للدولة المعتمدة على النفط [21] ، وانخفاض الاهمية النسبية للضرائب بما افقدها اهميتها .

من كل ذلك يمكن القول ان دور السياسة الضريبية في الحد من التفاوت في توزيع الدخول ويتصف بالضعف والقصور وليس ادل على ذلك من تراجع حصيلة الضرائب المباشرة عاما بعد أخر رغم ظهور فئات دخلية جديدة من المضاربين وتجار الازمات من الذين يكسبون دخولا واسعة وارباحا طائلة وقد يكون الاعتماد على الموارد النفطية واهمال الاساليب الاقتصادية والاجراءات المالية في الثمانينات والاعتماد على الاصدار النقدي (التمويل بالتضخم) في التسعينات وما ارتبط به من ارتفاع الاسعار وانخفاض الدخول الحقيقية للأفراد وعدم مواجهه التغير في أسعار السلع والمنتجات بارتفاع مماثل اومتقارب في الدخول النقدية اذ حقق معدل التضخم متوسطا قدرة 173.35%في المدة الثانية (1990-1997)بينما لم يحقق متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي سوى معدل للنمو قدرة 116.91% للمده ذاتها دور في تركز الثروة بيد فئة قليلة من المجتمع. ويزداد التحليل ثقة بالنتيجة عند الاطلاع على قيمة معامل جيني لقياس مستوى التفاوت في توزيع الدخول حيث يوضح الجدول (6) ان مستوى التفاوت في الدخول ارتفع من 0.36%عام 1984الى 0.34%عام 1988في الحضر مقارنة بـ0.406و0.350في الريف وخلال السنوات المذكورة اي ان مستوى التفاوت في التوزيع كان أشد عمقا في الريف على مدى احصائيتي الثمانينيات عنه في الحضر .الا ان الامر قد أختلف في التسعينيات الى النقيض تماما حيث كان التفاوت في التوزيع اكثر وضوحا واشد عمقا في الحضر عنه في الريف ولاول مره في العراق وأستمر الامر ذلك حتى عام 2005.وما ذلك الا دليل على ان الزيادات الحاصله في الضرائب المباشرة لم تكن بشكل مدروس بدقة بحيث يحقق التصاعد المنطقي في السعر وفقا للدخول من جهه ومن جهه اخرى فقد كان للكادر الضريبي يداً في ذلك بسبب انخفاض مستوى كفاءتهم في تقدير الدخول بشكل صحيح .[22]

[21] جمهورية العراق ،وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،مديرية الحسابات القومية

[22] صادق العاني ،مصدر سابق ،ص195-196.

جدول 6

معامل جيني لقياس مستوى التفاوت في الدخول للسنوات (1984-1988-1993)

السنة	معامل جيني		
	حضر	ريف	حضر وريف
1984	0.364	0.406	0.398
1988	0.349	0.350	0.355
1993	0.446	0.399	0.429
1998	0.55	0.47	0.54
2005	0.43	0.39	0.42

المصدر :-

- صادق عبد الحسين العاني ،تحليل مديات فاعلية السياسه الضريبية في الاقتصاد العراقي خلال فترة الحصار ،رسالة ماجستير تم تقديمها الى كلية الادارة والاقتصاد –الجامعه المستنصرية ،بغداد ،2001،ص195.

-شيماء فالح حسين، تشخيص وتحليل التفاوت في توزيع الدخل مع إشارة خاصة للعراق للفترة 1988-1998أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، 1999، ص164.

-الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المسح السريع 2005، ص100.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :-

1- ان سعي الدول لتحقيق تنمية مستقلة معتمدة على الذات وقادرة على الوفاء بالحاجات المادية للمجتمع لابد ان يمر من خلال معالجة الخلل المالي للثروات والدخول ويتم ذلك من خلال مجموعة من السياسات ومن ضمنها السياسات الضريبية .

2- فشل الية السوق وحدها في توزيع عادل للثروات والدخول حتى في اكثر الدول تحررا.

3- ان اتجاه الدول الاشتراكيه في التدخل المباشر في الحياة الاقتصادية ومن خلال خطط قومية تضمن تحقيق اهدافها المختلفه لايلغي دور النظام الضريبي في تحقيق اهداف الدول في الاقتصادات الاشتراكيه والراسماليه على حد سواء على الرغم من ان النظام الضريبي اكثر تحديدا ووضوحا في النظام الاشتراكي عنه في النظام الراسمالي.

4- ان الظروف الاجتماعية والسياسية المتخلفه في الدول النامية ادت الى قيام بنى ضريبية متخلفه وغير قادرة على الاستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والحد من تباين الثروات يعاني العراق من اوضاع اقتصادية متخلفه واجتماعية متسمة بتركز الثروات بيد فئة قليلة من ابناء المجتمع وعلى الرغم من سعي السياسة الاقتصادية الى الحد من التفاوت واعادة توزيع الدخول والثروات من خلال عدد من الادوات ومن ضمنها ادوات السياسة الضريبية الا ان دراستنا التحليلية اثبتت قصور دور السياسة الضريبية في الحد من تقليل تفاوت توزيع الدخول والحد من تعبئة الموارد المالية صوب قنوات الانفاق العام .حيث ازدادت مستويات التفاوت في توزيع الدخول من 0.36%عام 1984الى 0.44%عام 1993كما اثبته قيمة معامل جيني في الحضر مقابل ارتفاع هذه القيمة من 0.40عام 1984الى 0.39عام 1998ليشهد زيادة حدة التفاوت في الحضر لاول مره في العراق اكثر مما هو علية في الريف .

التوصيات :-

1- ان هناك توجها في الدول النامية نحو تقييم التنمية من خلال قدرتها على اشباع حاجات الجماهير الاستهلاكية بغض النظر عن كيفية تحقيق هذا الاشباع وهذا هو الخطأ الاساسي الذي يقود الى اخطاء اخرى كثيرة .ويكون لزاما هنا تغيير هذا التوجه والتأكيد على ان لاتنمية حقيقية يمكن ان تحدث من دون استبدال علاقات الانتاج المتخلفه بعلاقات انتاجية متقدمه ،ومن دون تغيير الانسان ليصبح اكثر وعيا واكثر تحسسا لمسؤولياته الاجتماعية ،واكثر استعدادا على التنازل عن طابعه الاستهلاكي التبذيري من اجل اقامة صناعة وطنية متقدمة .

ان كل ذلك لا يمكن تحقيقه الا من خلال خلق عدالة اجتماعية قادرة على تعبئة الجماهير لان التنمية قبل كل شيء هي حصيلة ارادة وطنية .

2- زيادة الاعتماد على الايرادات الضريبية في تمويل النفقات العامة من خلال خلق نظام ضريبي قادر على استيعاب الفئات الدخليه المختلفه ومؤكدا على دور الضرائب المباشره في تمويل نفقات الدوله التحويليه والمخصصه لاشباع الحاجات الضرورية لاصحاب الدخول المنخفضة من اجل تقليل التفاوت في توزيع الدخول .

المصادر

اولا :-الكتب

1-تكلا ،د.شريف ،الاسس الحديثه لعلم مالية الدولة ،دار الفكر العربي ،1987-1979.

2-حافظ ،د.احمد ،اقتصاديات الماليه العامه ،ط1،دار العهد للطباعه ،1967.

3-دراز ،د.حامد عبد المجيد،النظم الضريبية ،بيروت ،1979.

4-صكبان ،د.عبد العال ،مقدمه في علم الماليه والماليه العامه في العراق ، بغداد ،1972.

5-عبد المولى ،د.السيد ،المالية العامة –الادوات الماليه ،القاهرة ،1979.

6-العمر ،د.صلاح نجيب ،اقتصاديات الماليه العامه ،بغداد .

7- لانجه ،اوسكار،مقالات في التخطيط الاقتصادي ،ترجمه محمد صبحي ،القاهره ،1969.

8-لطفي ،د.علي ،اقتصاديات الماليه العامه ،القاهره ،1980 .

9-المحجوب ،د.رفعت ،الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الاخذه في النمو ،القاهرة ،1971.

ثانيا :- الاطاريح

1-العاني ،صادق عبد الحسين ،تحليل مديات فاعلية السياسه الضريبية في الاقتصاد العراقي خلال فترة الحصار ،رسالة ماجستير تم تقديمها الى كلية الادارة والاقتصاد –الجامعه المستنصرية ،بغداد ،2001.

2-مهدي ،عبد الكريم ظاهر ،النظم الضريبية ودورها في سياسات الانماء الاقتصادي مع التركيز على العراق ،اطروحة دكتوراه تم تقديمها الى كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة بغداد،1984.

ثالثا:-البحوث

1- هاني،د.سجيع – صافي ،د.ضياء ،التحليل الاقتصادي لتطور المؤشرات الكمية لتوزيع الدخل والانفاق الاستهلاكي الخاص في العراق 1976-1994،مجلة الادارة والاقتصاد ،الجامعة المستنصرية ،العددالسادس والعشرون ،تشرين الثالني 1998.

2-يونس ،عدنان حسين ،التضخم ودور الضرائب المباشرة في اعادة التوزيع في العراق للفترة 1986-1996،وزارة الماليه ،الهيئة العامة للضرائب المؤتمر العلمي الضريبي الاول للفترة 17-18-10- 20